

# القانون الصحي لحيوانات اليايسة - 2019

## الفصل 2.1 تحليل مخاطر الاستيراد

### IMPORT RISK ANALYSIS

#### المادة 2.1.1

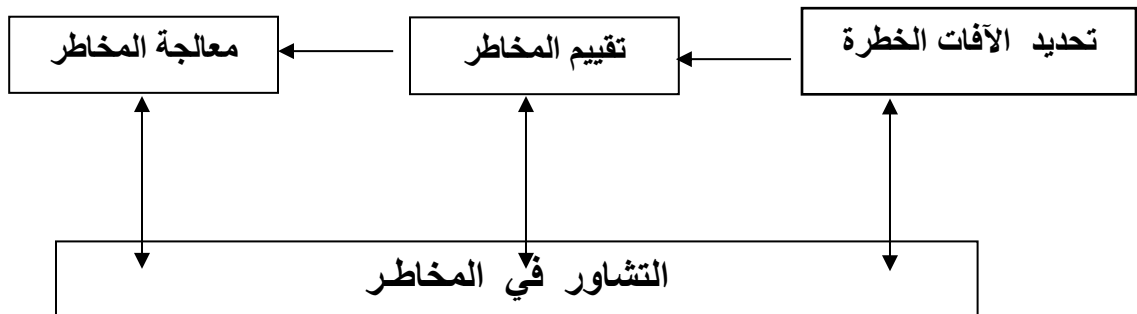
#### مقدمة

كل استيراد للحيوانات أو المواد الحيوانية يعرض البلد المستورد إلى حد ما لخطر انتقال مرض واحد أو عدة أمراض أو مسببات مرضية جرثومية أو طفيلية إلى أراضيه.

يتمثل الهدف الأساسي لتحليل المخاطر عند الاستيراد بتزويد البلدان المستوردة بآلية موضوعية ومنطقية تمكنها من احتساب المخاطر المترتبة على استيراد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والمواد الوراثية الحيوانية والأعلاف والمواد البيولوجية والباثولوجية. لذلك يجب أن تكون عملية تقييم المخاطر شفافة إلى حد كافٍ ليتسنى للبلد المصدر معرفة الأسباب الكامنة وراء الشروط المفروضة على صادراته لدى قبولها أو رفضها.

إن التعامل بشفافية هو أيضا عنصر أساسي في التجارة الدولية، لأن المعطيات تبقى غير أكيدة أو منقوصة عندما لا تتوفر المعلومات الكافية، مما يقود إلى إعطاء الوقائع تفسيراً مغايراً لحقيقتها بنتيجة التحليل.

يتضمن هذا الفصل توصيات ومبادئ عامة تساعد في القيام بعملية تحليل المخاطر بطريقة شفافة وموضوعية ومدعمة بالبراهين قبل الاستيراد. ويتضمن هذا الفصل كافة عناصر عملية التحليل وهي تحديد الآفات الخطرة وتقييم مخاطرها وإدارتها والتشاور مع الأطراف المعنية بشأنها.



## اللوحة 1: المكونات الأربعة لتحليل المخاطر

### المادة 2.1.2

#### تحديد الآفات الخطرة Hazard identification

تتضمن هذه العملية التعرف على الآفات المرضية الخطرة التي يمكن أن ينتج عنها نتائج سلبية على أثر استيراد البضائع.

تكون هذه الآفات مرتبطة بفصيلة الحيوانات قيد الاستيراد أو منتجاتها مع احتمال وجودها في بلد المصدر. ومن الضروري أن يتم في الخطوة التالية التحري عن إمكانية وجود كل من الآفات في البلد المستورد نفسه، وما إذا كان المرض موجوداً على لائحة الأمراض ذات الإبلاغ الإلزامي، أو إذا كان هناك برنامج لمكافحة أو استئصاله. بعد هذا يجب التأكد من أن الشروط المفروضة على الاستيراد ليست أكثر تشدداً وعرقلة للتجارة الدولية من الإجراءات المطبقة ضمن البلد المستورد حيال نفس الأمراض.

تمثل عملية التعرف على الآفات ذات المخاطر hazard Identification مرحلة تصنيفية تقسم خلالها العضويات البيولوجية إلى آفات ذات أخطار محتملة أو غير محتملة. ويمكن إيقاف عملية تقييم المخاطر عند هذا الحد إذا بينت عملية تحديد الآفات ذات المخاطر أنه لا يترتب على عملية الاستيراد المخطط لها أية أخطار محتملة.

إن إجراء تقييم للمصالح البيطرية في بلد التصدير والبرامج المطبقة فيه لرصد الأمراض والوقاية منها، وكذلك نظام إنشاء المناطق أو المربعات الصحية المعتمد في هذا البلد، تعتبر كلها مؤشرات هامة لمعرفة هوية الأخطار الكامنة في قطاع بلد المصدر.

يمكن للبلد المستورد أيضاً اعتماد الشروط الصحية الواردة في قانون اليابسة والخاصة بكل حالة عند الاستيراد دون الحاجة إلى إجراء عملية لتقييم للمخاطر.

### المادة 2.1.3

#### مبادئ تقييم المخاطر

1- يجب أن تتم عملية تقييم المخاطر بمرونة لتستطيع التكيف مع المواقف العملية المعقدة إذ ليس هناك طريقة عالمية تنفع لجميع الحالات. لذلك يجب أثناء تقدير المخاطر الأخذ بعين الاعتبار تنوع البضائع ذات المنشأ الحيواني ومختلف الآفات المرضية التي يمكن التعرف عليها عند الاستيراد، وخصوصيات كل مرض، وأنظمة التحري عن الأمراض ورصدها وسيناريوهات التعرض للعدوى، بالإضافة إلى نوعية وكمية البيانات الأولية والمعلومات المتوفرة.

2- يمكن اعتماد طريقتي التقييم الكمي أو النوعي في تقييم المخاطر.

- 3- يجب أن تركز عملية تقييم المخاطر على أفضل المعلومات المتوافرة والمتوافقة مع الأبحاث العلمية المتعلقة بالموضوع، أي انه يجب جمع أكبر قدر من المعلومات المدعومة بالإثباتات العلمية، بالإضافة إلى معلومات مستقاة من مصادر أخرى بما فيها آراء الاختصاصيين بهذا الشأن.
- 4- يجب أن تكون الطرق المتبعة في تقييم المخاطر منطقية وأن تجري الدراسة بشفافية تامة ليكون التحليل نزيهاً وعادلاً فيؤدي لاتخاذ قرارات منطقية تفهمها جميع الأطراف المعنية بسهولة.
- 5- يجب أن تأخذ عملية تقدير المخاطر بعين الاعتبار الأمور غير الأكيدة والفرضيات المقدمة وتأثيرها على النتائج النهائية.
- 6- تتزايد الأخطار مع ازدياد حجم البضاعة المستوردة.
- 7- يجب أن تظل نتائج تقييم المخاطر قابلة للتحديث كلما توافرت معلومات إضافية بهذا الشأن.

#### المادة 2.1.4

#### مراحل تقييم المخاطر

##### 1- تقييم إمكانية دخول الآفة المرضية Release assessment

ويتلخص بوصف المسارات البيولوجية اللازمة لينتج عن عملية الاستيراد انتقال العوامل المسببة للأمراض إلى بيئة جديدة، ودراسة إمكانية اكتمال عملية انتقال العدوى كميًا (بواسطة الأرقام) أو نوعياً (بواسطة العبارات). وتتناول عملية تقييم فرص دخول العدوى بالوصف مختلف إمكانيات انتقال الآفات ذات المخاطر عند الاستيراد (أي مسببات الأمراض) وفقاً للظروف المحيطة بكل حالة، والكميات المنوي استيرادها وزمن الاستيراد والتغيرات الحاصلة بسبب أحداث معينة أو إجراءات متخذة. ومن بين العوامل الثابتة Parameters التي تفيد في تقييم فرص دخول العدوى العناصر التالية:

##### أ. العناصر البيولوجية:

- الفصائل الحيوانية وأعمارها وعروقها
- الأعضاء التي يستهدفها مسبب المرض في جسم الحيوان؛
- التحصين والاختبارات والعلاجات والحجر.

##### ب. العناصر الخاصة بالبلد

- نسبة الإصابات الجارية incidence / الإصابات الإجمالية prevalence
- تقييم المصالح البيطرية وبرامج الرصد والمكافحة ونظام إنشاء المناطق الخالية من المرض في بلد المصدر

##### ج. العناصر المرتبطة بالبضاعة

- كمية البضائع المنوي استيرادها
- سهولة التلوث بمسبب المرض
- تأثير طرق التصنيع

- تأثير التخزين والنقل.

تعتبر عملية تقييم مخاطر الاستيراد منتهية إذا تبين من تقييم فرص دخول العدوى أنه لا وجود لأي خطر يذكر.

## 2- تقييم فرص التعرض للأفة Exposure assessment

هي عملية يقصد بها وصف الآلية/ الآليات البيولوجية اللازمة ليتعرض الإنسان أو الحيوان للأفات ذات المخاطر في البلد المستورد بسبب انتشار الجراثيم انطلاقاً من مصدر ناقل للعدوى. وتتضمن هذه العملية تقديراً نوعياً (بالعبارات) أو كمياً (بالأرقام) لإمكانية التعرض للأفة.

يمكن تقدير فرص التعرض في ظروف معينة للأفات التي تم تحديدها استناداً للكميات أو الفترة الزمنية أو وتيرة التعرض ومدتها أو طرق العدوى (طريق الفم أو التنفس أو لسع الحشرات) مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الحيوانات ونوعها وكل صفة أخرى تتعلق بالقطعان أو الناس المعرضين للإصابة. ومن بين المعطيات الأساسية التي تساعد في احتساب فرص التعرض للأفة العناصر التالية:

(أ) العوامل البيولوجية:

• خصائص المسبب المرضي

(ب) العوامل المرتبطة ببلد الاستيراد

- وجود ناقلات محتملة لمسبب المرض
- العناصر الديموغرافية البشرية والحيوانية
- العادات والتقاليد
- الخصائص الجغرافية والبيئية.

(ج) العوامل المرتبطة بالبضاعة

- كمية البضاعة المنوي استيرادها
- وجهة استخدام الحيوانات المستوردة أو منتجاتها
- طرق طرح المواد الملوثة

تعتبر عملية تقييم المخاطر منتهية إذا تبين من تقييم فرص التعرض للأفة أنها شبه معدومة.

## 3- احتساب النتائج

هي عملية وصف العلاقة بين التعرض لعدوى عامل بيولوجي في ظروف محددة وبين انعكاساتها السلبية. يجب إيجاد علاقة سببية هنا تبين أن التعرض لأفة مرضية تنتج عنه عواقب صحية أو بيئية وخيمة تنعكس بدورها على الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وإن احتساب النتائج يعطي وصفاً للانعكاسات المحتملة نتيجة للتعرض لعدوى الأفة وفرص حدوثها. ويمكن التعبير عن فرص حدوث النتائج المحتملة للعدوى نوعياً (بواسطة العبارات) أو كمياً (بواسطة الأرقام) . ومن النتائج المحتمل ظهورها التالية:

أ. النتائج المباشرة:

- عدوى الحيوان أو ظهور المرض أو خسائر الإنتاج
- الأضرار التي تصيب الصحة العامة

ب. النتائج غير المباشرة:

- كلفة رصد الأوبئة وبرامج الوقاية
- كلفة التعويض على مربى الحيوانات
- الخسائر التجارية المحتملة
- الأضرار البيئية

4- التقييم الإجمالي

هو عملية جمع الحسابات السابقة ( تقييم فرص دخول الآفة الخطرة والتعرض للإصابة بالمرض ونتائجها) في سبيل احتساب إجمالي للمخاطر المرتبطة بالآفات التي جرى تحديدها منذ البداية. وهكذا فان الحساب الإجمالي للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل مسارات المخاطر منذ تحديد هوية الآفات المرضية حتى احتساب جميع نتائجها السلبية.

يمكن أن توفر لنا النتائج النهائية للتقييم الكمي المعلومات التالية:

- عدد القطعان أو الحيوانات أو الأشخاص المعرضين للإصابة بأضرار صحية متفاوتة الخطورة مع مرور الزمن؛
- توزيع الاحتمالات ومدى الثقة بنتائج الدراسات ووسائل أخرى للتعبير عن نسب الارتياح في التقديرات؛
- وصف لتغيرات البيانات الأولية الداخلة في النموذج المدروس؛
- تحليل لدقة السيناريو بشكل يسمح بتصنيف البيانات الأولية الداخلة في النموذج وفقاً لتأثيرها في نتائج احتساب الأخطار؛
- تحليل كيفية ارتباط العوامل الثابتة ببعضها البعض.

### المادة 2.1.5

#### مبادئ معالجة المخاطر

- 1- تعتمد مبادئ معالجة المخاطر على تبنى إجراءات ووضعها موضع التنفيذ لبلوغ المستوى المطلوب من الحماية الصحية الذي يحدده البلد المستورد، مع التأكد من أن انعكاسات هذه الإجراءات على التوازن بين رغبة في التقليل من احتمال دخول المرض إلى أراضيه مع ما يسببه من نتائج وخيمة من جهة، ورغبته في استيراد البضائع والوفاء بالتزاماته التجارية الخارجية بموجب الاتفاقيات التجارية الدولية من جهة أخرى.
- 2- إن المعايير الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية **OIE** تمثل الاختيار الأفضل لمعالجة المخاطر، كما يجب تطبيق الإجراءات الصحية بشكل يتفق وروح هذه المعايير.

### المادة 2.1.6

#### مكونات معالجة المخاطر

- 1- تقييم الأخطار- هو عملية المقابلة بين مستوى الأخطار الذي أظهرته عملية احتساب المخاطر وبين مقدار الحد من المرض بواسطة الإجراءات المقترحة لمعالجة المخاطر.
- 2- تحديد الخيارات – هو عملية استعراض الخيارات وانتقائها، بعد التأكد من فعاليتها وإمكانيات تطبيقها، لدرء الأخطار المرتبطة بالاستيراد في سبيل الوصول إلى مستوى الحماية الصحية المطلوبة من قبل الدولة المستوردة. كما تقاس فاعلية الإجراء الذي وقع عليه الاختيار بالقدرة على احتواء النتائج الوخيمة أو التقليل من إمكانية حدوثها. وتقدير فاعلية الخيارات المعتمدة هي عملية تكرارية تقتضي إدخال مختلف الخيارات تباعاً في عملية تقدير المخاطر، ثم إجراء مقارنة بين مستوى المخاطر الناتج عن التحليل والمستوى المقبول. أما تقدير إمكانية تطبيق خيار ما فيتركز على العناصر التقنية والعملية والاقتصادية التي تؤثر في تطبيق مختلف خيارات معالجة المخاطر.
- 3- تطبيق الخيار الأفضل- هي العملية التي يجري بواسطتها الخيار الذي تم اعتماده ومتابعته والتأكد من اتخاذ الإجراءات الموصى بها.
- 4- المتابعة والمراجعة - هي العملية المستمرة لتقييم نتائج تطبيق الخيار المعتمد لمعالجة المخاطر والتأكد من الحصول على النتائج المرجوة.

### المادة 2.1.7

#### مبادئ التشاور في أخطار الاستيراد

- 1- هي عملية جمع المعلومات وتبادل الآراء حول هوية مسببات الأمراض ومخاطر انتقالها والتشاور مع جميع الأطراف المعنية طوال عملية تحليل الأخطار. ويتم بنهاية التحليل إبلاغ النتائج والإجراءات المقترحة من أجل معالجة المخاطر إلى أصحاب القرار وباقي الأطراف ذات الصلة في

بلدي الاستيراد والتصدير. وهذه عملية متكررة وذات أبعاد متعددة ومن المناسب أن تبدأ مع بداية تحليل المخاطر والسير معها حتى النهاية.

- 2 يجب تحديد استراتيجية جمع المعلومات بشأن مخاطر الاستيراد وإبلاغها عند بداية عملية تحليل المخاطر.
  - 3 يجب أن تتخذ عملية تحليل المخاطر شكل تبادل صريح ومتفاعل ومتكرر وشفاف للمعلومات، وأن تستمر بعد اتخاذ القرار بالاستيراد.
  - 4 يجب أن تعطى الأولوية في تبادل المعلومات بشأن أخطار الاستيراد للسلطات الرسمية في بلد التصدير والأطراف المعنية بالتصدير كأصحاب المهنة الوطنيين والأجانب، ومربي المواشي وجمعيات حماية المستهلك.
  - 5 يجب إيضاح الفرضيات والأمور التي لا غير الأكيدة الداخلة في النموذج المدروس وضمن البارامترات الأولية ونتائج تحليل المخاطر، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأخطار الاستيراد.
  - 6 يعتبر خبراء المراجعة أحد عناصر التشاور في المخاطر للحصول على نقد علمي للتحليل، والتأكد من أن البيانات الأولية والمعلومات المجموعة وطرق معالجتها والفرضيات المقدمة هي أفضل ما أمكن التوصل إليه في نهاية التحليل.
-

# القانون الصحي لحيوانات اليايسة - 2019

## الفصل 2.2

### المعايير المطبقة من قبل منظمة OIE لتقييم سلامة البضائع

#### المادة 2.2.1

#### أحكام عامة

من أجل أغراض هذا الفصل يطبق تعبير " سلامة " البضائع فقط على ما يتعلق بصحة الإنسان والحيوان كما هو وارد في أمراض لائحة OIE.

في العديد من الفصول المخصص كل منها لمرض واحد، نجد في المادة الثانية تعداداً للبضائع الواردة من أحد البلدان أو المناطق التي يمكن الإتجار بها دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الوبائي للبلد بالنسبة لمرض محدد. ويرتكز معيار إدراج البضائع في لائحة البضائع السليمة صحياً على عدم وجود المسبب المرضي في البضاعة موضوع التجارة. ويعود ذلك إما إلى عدم وجود المسبب المرضي في الأنسجة المكونة للبضاعة، أو بسبب تعطيل المسبب المرضي بواسطة التصنيع أو المعالجة التي أخضعت لها المنتجات الحيوانية.

يمكن تقييم سلامة البضاعة الحيوانية باستخدام المعايير المتعلقة بالتصنيع أو المعالجة فقط في حال تحديد مواصفات التصنيع أو المعالجة للبضاعة بدقة. ويمكن عدم الأخذ بعين الاعتبار عملية التصنيع أو المعالجة بكاملها طالما تم الأخذ بعين الاعتبار الخطوات الحاسمة في عملية تعطيل المسبب المرضي.

بالنسبة لمعايير المادة 2.2.2 الواجب تطبيقها، من المتوقع التالي:

- استخدام بروتوكولات معيارية تتضمن الخطوات المعتمدة حاسمة في تعطيل المسبب المرضي؛
- إتمام عملية التعطيل باستخدام ممارسات التصنيع الجيدة وكذلك
- شرط ألا تسيء عملية المعالجة أو التصنيع وما يتبعهما من خطوات إلى سلامة المنتج الحيواني.



## المادة 2.2.2

### المعايير

من أجل اعتبار أي منتج حيواني بضاعة سليمة صحياً وصالحة للتجارة الدولية يجب أن يكون مستجيباً للمعايير التالية:

1. أن يتوافر الدليل القاطع على أن المسبب المرضي غير موجود في الأنسجة مصدر المنتج الحيواني بكمية قادرة على التسبب بالمرض للإنسان أو الحيوان عند التعرض للعدوى بالطريقة الطبيعية. ويستند هذا الدليل على التوزيع المعروف للمسبب المرضي في الحيوان المصاب سواءً ظهرت عليه الأعراض المرضية أو لم تظهر.

أو

2. في حال وجود المسبب المرضي في أنسجة المنتج الحيواني أو تلوثها به، فإن عملية التصنيع أو المعالجة المستخدمة في إنتاج البضاعة المعدة للتجارة قد عطلت المسبب المرضي دون أن تكون موجهة ضده بالذات مما يمنع انتقال العدوى إلى الإنسان أو الحيوان. ويكون سبب تعطيل المسبب المرضي:

أ. إما بتأثير فيزيائي (الحرارة أو التجفيف أو الإشعاع مثلاً)؛

أو

ب. أو بتأثير كيميائي (اليود أو الرقم الهيدروجيني أو الملح أو الدخان مثلاً)؛

أو

ج. أو بتأثير بيولوجي (التخمير مثلاً)؛

أو

د. هذه الأسباب مجتمعة.

---